

التعليم العالي في لبنان
بين متطلبات الجودة وتحديات "السوق"

التعليم العالي في لبنان بين متطلّبات الجودة وتحدّيات "السوق"

الأب ميشال جُلخ الأنطونيّ

الذكرى السنويّة الثالثة والعشرون لتأسيس الجامعة
عيد سيّدة الزروع - ١٥ أيار ٢٠١٩

ISBN 978-9953-552-84-2



دار نشر الجامعة الأنطونية

جميع الحقوق محفوظة © ٢٠١٩

editions@ua.edu.lb

التعليم العالي في لبنان بين متطلبات الجودة وتحديات "السوق"

١. في الخدمة والتجارة وما بينهما

تُعتبر تسعينيات القرن الماضي انطلاقة لما يُعرف بتتجير التربية، أي جعل التربية تجارة مربحة، وتوسُّع ظاهرة المؤسَّسات التربويَّة التي تبغي الربح (For-Profit Education) التي قلبت معادلات كثيرة في الإدارة التربويَّة واقتصاد التربية وفي قيم العمليَّة التربويَّة نفسها^١. ولقد عرف لبنان، انطلاقاً من المرحلة نفسها، نسقاً من الجامعات المتمحورة حول السوق (Market-Oriented Universities) التي أسهمت في تلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي في لبنان^٢، لكنَّها أسهمت، في الوقت عينه، في تعقيد المشهد الجامعيِّ اللبناني، وفرضت على أيِّ محاولة إصلاحية أو تطويرية على الصعيد الوطني أن تأخذ في الاعتبار تنافر المعايير والاعتبارات بين أنساقٍ مختلفة من المؤسَّسات لا يجوز لصنَّاع السياسات أن يعاملوها بالطريقة نفسها.

^١ أنظر، مثلاً:

Catherine NAFTI-MALHERBE and Mikael PALME (ed.), « La marchandisation de l'éducation », *Revue internationale de sociologie et de sciences sociales*, vol. 27. 1, December 2017; Nico HIRRT, « Les trois axes de la marchandisation scolaire », *Investig'ation*, 19 May 2001, <https://www.investigaction.net/fr/Les-trois-axes-de-la/> (accessed April 25, 2019); Martha C. NUSBAUM, *Not for Profit: Why Democracy Needs the Humanities*, Princeton University Press, New Jersey 2010.

^٢ أنظر:

Jacques KABBANJI, « Heurs et malheurs du système universitaire libanais à l'heure de l'homogénéisation et de la marchandisation de l'enseignement supérieur », *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*, n. 131, June 2012, <https://journals.openedition.org/remmm/7651> (accessed April 25, 2019).

أسارع إلى القول إنَّ ابتغاء الربح ليس مأخذًا ولا هو تهمة، ولكنه يرفع عن المؤسسة التربويّة ضوابط أساسيّة لا بدّ من تعويضها بضوابط أخرى، بحيث لا تبتلع اعتبارات الربحيّة كلّ ما عداها، ولا سيّما اعتبارات الجودة وأخلاقيّات العمل التربويّ والمسؤوليّة المجتمعيّة، وبحيث لا يغطّي اعتبار القانون ٢٨٥ التعليم العالي "خدمة عامّة تؤدّيها مؤسّسات التعليم العالي، وهو يلبيّ حاجة المجتمع في بناء قدراته وتطوير إمكاناته"^٢ واقع أنّ أجزاء كبيرة من المشهد الجامعيّ اللبنانيّ مقودة حالياً باعتبارات تجاريّة بحتة.

ففي نهاية المطاف، سواء أكانت رسميّة الجامعة أو خاصّة، تبغي الربح أو لا، فهي ليست منظومة مقفلة تمتصّ إنجازاتها كلّها وتدفع أثماناً أخطائها لوحدها، بل هي فاعل اجتماعيّ، اقتصاديّ، قيميّ، للمجتمع عليه حقوق.

٢. التعليم العالي اللبنانيّ إزاء التوقّعات المجتمعيّة المتناقضة

تتخذ هذه المسؤوليّة تجاه المجتمع، عند الرأى العامّ اللبنانيّ، أشكالاً متنوّعة، منها ما هو محقّق ومنها ما هو فائض شكوى وطلبٍ لا يعرف إلى أين يتّجه، فينصبُّ على من هم في واجهة الخدمة، والجامعات منهم.

يتوقّع المجتمع منّا أن نمنح الطلاب، وبشكل عادل ومن دون تمييز، تعليمًا عالي الجودة، مطابقًا للمعايير العالميّة، يفتح لهم أبواب الجامعات الكبرى وأسواق العمل المربحة؛ ويتوقّع ألا نضطرّ لرفض أيّ طالب، أو أيّ طلب منحة. ويتوقّع، أيضًا وأيضًا، أن نحقق نتائج مرضيّة في التصنيفات الإقليميّة والعالميّة، متناسيًا أنّ التطوير مكلف مادّيًا ولوجستيًا وبشريًا، وذلك بموازاة ضعف استثمار الدولة في

^٢ "الأحكام العامّة للتعليم العالي وتنظيم التعليم العالي الخاصّ"، قانون رقم ٢٨٥ (ج.ر. ٢٠١٤/٥/٨)، المادّة الثالثة: أهداف التعليم العالي في إطار التعليم العالي كخدمة عامّة.

تمويل العرض الجامعي، واكتفائها، أو ربّما اضطرارها للاكتفاء، بتمويل جزئيّ، غير مباشر ومحدود الفعاليّة، للطلب^٤.

يريد منّا المجتمع أن نُنشئ الشباب على المواطنة، وأن نُنتج شريحة طلّابيّة قادرة على إحداث حراكٍ شبيه بذاك الذي طبع ستينيات القرن الماضي وسبعينياته، وأن نحلّ مشكلات مزمنة في ديمقراطيّتنا اللبنيّة، وأن ننظّم انتخابات سويسريّة الدقّة والهدوء، فيما المجتمع من حولنا يتأرجح بين الامتناع عن الاقتراع تارة وبين الاقتراع في الشارع طورًا، وفيما اختلافات الرأي فيه مهدّدة بشكلٍ مستمرٍّ بأن تنقلب عنفًا أو أقلّه مماحكات.

ويريد المجتمع كذلك من الجامعات أن تخطّط لمستقبل البلد الاقتصاديّ، وتعرّف من تلقاء نفسها أنواع الوظائف والأعمال التي تتوجّه الدولة اللبنيّة أو القطاع الخاصّ إلى تفعيلها، لئلاّ تعطي طلّابها شهادات وهميّة لا تؤهلهم إلّا لصفة "عاطل عن العمل". في حين يريد أيضًا أن يحجز لأبنائه مقاعد في صفوف المهن الأكثر تخمة في لبنان، كالطبّ والصيدلة والهندسة المدنيّة والحقوق. والحال أنّ الجامعات ليست الجهات المخوّلة التخطيط الاقتصاديّ لسوق العمل. وإن هي عرفت بأيّ اتّجاه ينبغي التخطيط لسوق عمل الغد، فهي لا تملك القدرة على تحريك الإرادة السياسيّة في الاتّجاه الذي يشير إليه التخطيط.

في المحصّلة، ليس أسهل من التعليم العالي في لبنان إن نظرت إليه كاستثمار معياره الوحيد الربحيّة، فمراحل التعليم ما قبل الجامعيّ تضخّ الطلّاب بأعداد

^٤ أنظر، مثلاً:

Thomas MELONIO, Mihoub MEZOUAGHI, *Le financement de l'enseignement supérieur en Méditerranée : Cas de l'Égypte, du Liban et de la Tunisie*, Agence française de développement 2010, <https://www.afd.fr/fr/le-financement-de-lenseignement-superieur-en-mediterranee-cas-de-legypte-du-liban-et-de-la-tunisie> (accessed April 25, 2019).

ضخمة إلى التعليم الجامعيّ، ممّا يعني تزايداً في الطلب، وضوابط الجودة ممّا تزل ضعيفة، متى وُجدت، لذا فلا ضغوط فعلية على الجامعات.

في الوقت عينه، ليست سهلة البتّة مهمّة التعليم العالي في لبنان إن أنت نظرت إليها من وجهة الرسالة والدور، لا بمعايير العرض والطلب وحسب، لأنّها تفترض عند ذاك التوفيق اليوميّ وشبه المستحيل بين اعتبارات المسؤولية الاجتماعية والحسّ الإنسانيّ، من جهة، وبين اعتبارات الجودة والقدرة على الاستمرار، من جهة أخرى؛ وبين الزهد بالربح، من جهة، وضرورة الإنفاق لجذب تمويل لا يمكنها أن تحصل عليه من طلابها ولا من الدولة، من جهة ثانية؛ ولأنّ عليها التخطيط منفردةً حيث كان ينبغي لورشة وطنية جامعة أن تفكر استراتيجياً وبشكل عابر للقطاعات في كيفية بناء تكاملٍ منتجٍ وصديقٍ للابتكار بين الجامعات وسوق العمل، وبين التعليم العالي الخاصّ والتعليم العالي الرسميّ، وبين مؤسّسات التعليم العالي الخاصّ المختلفة.

٣. التعليم العالي في لبنان: تميّز وتحديات

لا شكّ في أنّ التربية بشكل عامّ، والتعليم العالي بشكل خاصّ، قطاع متقدّم في لبنان، له سمعته الطيبة إقليمياً، لا بل أبعد من الإقليم، بالرغم من فضائح الشهادات المزوّرة التي انكشفت مؤخّراً. فلبنان كان الرائد في العالم العربيّ في التمتّع بمؤسّسات تعليمٍ عالٍ، اعتباراً من منتصف القرن التاسع عشر، وذلك نظراً لوجود الإرساليّات المسيحيّة، وأعني تحديداً الجامعة الأميركيّة في بيروت وجامعة القديس يوسف. وقد برهن هذا القطاع، بمكوّناته المتعدّدة وبشكل متفاوت طبعاً، عن كفاءته وديناميته بأن خرّج نسباً عالية من نخب العالم العربيّ ويده العاملة الكفوءة؛ واحتلّت مؤسّساته، وما تزال، مواقع مقبولة في التصنيفات العالميّة، لا بل مشرّفة إذا ما قورنت بالإمكانات المتاحة لها.

باختصار، بالإمكان القول إنَّ قطاع التعليم العالي هو واحد "من أسباب الخلطة السحرية التي تجعل لبنان [...] موردًا للتفوق والإبداع والمبادرة والإنجاز في المنطقة والعالم"، على حدِّ تعبير رئيس حكومتنا سعد الحريري^٥. إلا أنَّ اعتزازنا بهذا القطاع وإنجازاته لا يجب أن يثبينا عن التفكير في مواطن ضعفه، أي هشاشات متجدِّرة فيه بعضها بنيويٌّ وبعضها تشغيليٌّ، لكنَّها جميعها تُثقل خطواته باتِّجاه مزيد من التنافسيَّة والابتكار، إضافة إلى مخاطر تأتيه من محيطه القريب ومحيطه الأوسع، وأعني بها تغيُّرات سريعة في العلوم والتكنولوجيات والديموغرافيا والاقتصاد والمهن وسواها، يقابلها بطء المعاملات والتطويرات في الدوائر الرسميَّة المختصَّة.

لا بدَّ لنا بدايةً، من قراءة هذه التحدِّيات بعدها الإقليميِّ، أي المشترك بين لبنان وبلدان الجوار. وفي هذا السياق، تستنتج معظم الدراسات المتمحورة حول وضع التعليم العالي في العالم العربيِّ الوقائع التالية:

- الحاجة الملحة لإنشاء مؤسَّسات تعليمية جديدة في معظم الدول العربيَّة، مع استثناءات قليلة، ولبنان من ضمنها؛
- مشكلة توزُّع الطلَّاب على مستويات التعليم العالي، بحيث نجد اختلالاً في توزيع الطلَّاب بين التعليم الجامعيِّ والتعليم التقنيِّ العالي، ثمَّ اختلالاً في النسب بين الملتحقين ببرامج الحلقة الأولى، والثانية والثالثة؛
- توزيع الطلَّاب على ميادين الاختصاص، وتركُّز نسب كبيرة منهم في ميادين الآداب والعلوم الاجتماعيَّة والحقوق وإدارة الأعمال، والحاجة إلى تخريج المزيد في ميادين التربية والعلوم الأساسيَّة والتطبيقية؛

^٥ سعد الحريري، "تقديم"، في حاتم علامي، مستقبل التعليم العالي في لبنان: بين الانتظام العامِّ وتحولات عصر جديد، منشورات الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم، بيروت ٢٠١٩، ص. ١٠.

• ضعف الموازنة ما بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، "حيث تضحُّ مؤسَّسات التعليم العالي خريجين كثيرًا ليست لهم آفاق حقيقيَّة للعمل، بينما تفتقر أسواق العمل الداخليَّة إلى خريجين في اختصاصات عديدة لا تؤمَّنهما مؤسَّسات التعليم العالي"^٦؛

• شحُّ في نتاج منظومات العلوم والتكنولوجيا والابتكار (عدد المقالات العلميَّة المنشورة، وبراءات الاختراع المودعة والمحازة، ومدى الإسهام في تطوير الصناعة، إلخ.)^٧ ممَّا يجعل إسهام المنظومة الجامعيَّة العربيَّة في تنمية مجتمعاتها تنمية شاملة ومستدامة أمرًا صعب المنال، ويُبقى على شعار "اقتصاد المعرفة"، التي تُعلن معظم دول المنطقة عن السعي لبنائه، مجرد شعار^٨.

تشكُّل هذه التحدِّيات مفتاحًا لتأطير بعض ما يواجهه تعليمنا العالي في لبنان، كما بالإمكان اعتبارها فرصًا متاحةً أماننا، إن نحن عرفنا كيف نتطوَّر بشكل يتجاوب مع حاجات المنطقة، وكيف نربط ما نقدِّمه محليًّا بما تحتاجه، وكيف نفيد من التجارب الناجحة التي خيضت في هذه وتلك من الدول التي نتشارك وإياها المشاكل والهموم.

^٦ رمزي سلامة، "واقع التعليم العالي في الدول العربيَّة"، في هنري العويط (إشراف)، الابتكار أو الاندثار. البحث العلميُّ العربيُّ: واقعه وتحدياته وآفاقه ٢٠١٧-٢٠١٨، مؤسَّسة الفكر العربيُّ، ص. ١٥٢.

^٧ أنظر تقرير البنك الدوليُّ:

Transforming Arab Economies: Traveling the Knowledge and Innovation Road, International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, Washington DC 2013, p. 69.

^٨ أنظر: عمر البرزي، "البحث العلميُّ في الدول العربيَّة: مؤسَّساته... موارده ومخرجاته"، في الابتكار أو الاندثار، مرجع سابق، ص. ٢٩-١٣٦.

فما هي الاستنتاجات التي تتحصّل من قراءة واقع التعليم العالي اللبناني في ضوء نظيره في العالم العربي؟

على عكس عدد كبير من دول المنطقة، يعاني لبنان تخمة، لا شحاً، في عدد مؤسّسات التعليم العالي، ناتجة بشكل أساسي عن تضخّم التراخيص خلال الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب اللبنانية، والتي أدّت إلى تضخّم كمّي لم تُراعَ فيه اعتبارات الجودة، ولا مقتضيات التكامل بين المؤسّسات المختلفة. فكانت نتيجته الأساسية، بحسب دراسي شؤون التعليم العالي، تفريطاً بالجودة وهيمنة جوّ من التنافس الشرس غير المضبوط وغير البتء بين المؤسّسات المختلفة.

الحاجة في لبنان نوعية وليست كمّية؛ من هنا توصية تقرير ماكنزي، مثلاً، بزيادة القدرة الاستيعابية للجامعات الفضلى، لأنّ التخمة ليست سوى ظاهريّة. والواقع أنّ محاولة حلّ مشكلة فرص التعليم الجامعيّ من دون تخطيط فعليّ، ومن دون رقابة فعلية على الجودة وحاجات السوق، لا تحلّ مسألة عدد فرص التعليم إلّا شكلياً، منتجةً في الوقت عينه مشاكل خطيرة وعميقة على مستوى جودة التعليم وسمعته.⁹

ليس مستغرباً، والحال هذه، أن تنتقل الفقرة المتعلّقة بـ"إشكاليّات التعليم العالي" في التقرير السنويّ لمجلس الإنماء والإعمار، كما هي، من سنة إلى سنة، لأنّ لا خطة فعلية لمعالجتها. هكذا، تعترف التقارير المتعاقبة بوجود مشكلات عميقة على مستوى الجودة والإنتاجية، وتعزوها جزئياً إلى قِدَم معايير الترخيص أو عدم تطبيق ما صدر منها حديثاً، مع التشديد على عددٍ من أوجه الأزمة، أبرزه، إذا ما

⁹ أنظر تقرير اليونسكو الإقليمي:

A Decade of Higher Education in the Arab States: Achievements & Challenges, UNESCO–Beirut, July 2009, http://unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Beirut/pdf/Regional_Report_on_Higher_Education_in_the_Arab_States.pdf (accessed April 25, 2019).

استثنينا ما يتعلّق حصراً بالجامعة اللبنانية:

- تضاؤل مساحات الاختلاط الاجتماعيّ على صعيد الجسم الطلّابيّ، والتشبيك بين أعضاء الجسم التعليميّ؛
- ضعف إسهام التعليم العالي اللبنانيّ في الحركة السكّانيّة الجغرافيّة؛
- ضعف إسهام التعليم العالي، ولا سيّما الجامعة اللبنانيّة، في الترفّي الاجتماعيّ؛
- أزمات عديدة وعميقة في ما يتعلّق بسوق العمل المتوقّر لخريجي الجامعات؛
- صعوبة حقيقيّة، يشاركتها التعليم العالي مع التعليم المهنيّ والتقنيّ، في مواكبة التطوّرات الحاصلة على مستوى سوق العمل عالمياً، وفي بناء قوّة عاملة تنافسيّة^{١٠}.

لا شكّ في أنّ المقرب الذي يعتمد خبراء مجلس الإنماء والإعمار متمحور حول مخرجات التعليم العالي من حيث المواءمة مع سوق العمل والإسهام في الحراك الاجتماعيّ، لذا لا نراه يُعير اهتماماً مباشراً لعناصر أخرى، قد تكون هي الأساس في المشاكل التي يشير إليها. مع ذلك، نجده يتقاطع، ولو جزئياً، مع تشخيص أهل التعليم العالي في لبنان للمشكلات الأكثر إلحاحاً برأيهم، وهي، بحسب الاستطلاع الذي تمّ في إطار مشروع Erasmus+، عام ٢٠١٧:

- انخراط الخريجين في سوق العمل؛
- ضمان الجودة؛

^{١٠} أنظر تقارير تقدّم العمل على موقع مجلس الإنماء والإعمار ما بين عاميّ ٢٠١٠ و٢٠١٨.

• ضعف البنى والموارد الخاصّة بالبحث العلمي^{١١}.

فما هو تحديداً شكل هذه التحدّيات ودرجة إلحاحها؟ وكيف السبيل إلى وضع هذه المعطيات على جدول أعمال صنّاع القرار؟

٤. سوق العمل في غياب المؤشّرات

يُركن عادةً في تقييم مواءمة العرض الجامعيّ لطلب سوق العمل إلى دراسة عدد من المعطيات ولا سيّما:

- سهولة دخول الخريجين سوق العمل؛
- مدى ارتباط العمل الذي يؤدّيه الخريج بما اكتسبه في تحصيله الجامعيّ؛
- درجة رضی الخريج عمّا آلت إليه حياته الوظيفيّة؛
- معدّلات البطالة، والبطالة المقنّعة، وتوظيف الخريجين في وظائف لا تتطلّب مستوى المهارات التي حصّلوها؛
- رأي عالم العمل بالخريجين لناحية كفاياتهم^{١٢}.

فماذا عن هذه المواءمة في لبنان؟

يغلب الاعتقاد بأنّ لبنان يخرج أعداداً من الجامعيّين تفوق حاجته، إلّا أنّ التدقيق في الأرقام ومقارنتها بالمعايير العالميّة يبيّن أنّ نسبة الخريجين إلى عدد السكّان فيه ما تزال دون المطلوب للنهوض بحاجات المجتمع التنمويّة وتسيير

^{١١} أنظر الورقة التمهيدية للطاولة المستديرة التي عُقدت في تشرين الثاني ٢٠١٧، تحت عنوان: *Rethinking Lebanese Higher Education*, <http://erasmusplus-lebanon.org/event/1967> (accessed April 25, 2019).

^{١٢} أنظر: رمزي سلامة، "واقع التعليم العالي في الدول العربيّة"، مرجع سابق، ص. ١٤٨.

عجلة الحياة. فنحن نخرِّج سنويًا ٧,٤ لكل ألف من السكّان، في حين تصل النسب في الدول الصناعيّة، كالولايات المتّحدة الأميركيّة والمملكة المتّحدة وفرنسا، إلى ١٢ لكل ألف من السكّان.

مع ذلك، فإنّ ٣٠٪ من العاطلين عن العمل عندنا هم من حملة الشهادات الجامعيّة^{١٣}. وفي حين ترفع الشهادة من احتمالات الحصول على فرصة عمل في الدول المتقدّمة، فإنّ الأمور تبدو معكوسة في عدد كبير من الدول النامية، والمتوسّطيّة منها بشكل خاصّ، حيث يبدو، في بعض الحالات، أنّ من لا يحمل شهادة جامعيّة هو أقلّ عرضة للبطالة من سواه؛ ممّا يطرح سؤال المواءمة ما بين التعليم العالي وحاجات سوق العمل. ولكنّه يطرح سؤالاً أعمق هو سؤال الصّحة الاقتصاديّة والتنمويّة لهذه البلدان، إذ يمكن لمخرجات التعليم العالي أن تكون مطابقة لما تحتاجه هذه البلدان فعلاً، في سياق التنمية والتطوُّر، ولكن ما لم تُستنفَر الإرادة السياسيّة والتخطيط الاقتصاديّ لتحويل هذه الحاجات إلى طلب فعليّ على العمالة الكفوءة، فلا قدرة للجامعات على تغيير الوضع. ولا يمكن في المقابل أن نتخيّل، في القرن الحادي والعشرين، مجتمعاً يجب فرص التعليم العالي عن أبنائه، وما يمكن أن يترتّب عنها من ترقّ اجتماعيّ، لمجرّد أنّ الدولة التي ينتمي إليها مقصّرة في بناء اقتصاد صديق للطموح. لذا من الخطأ اعتبار ارتفاع نسبة البطالة بين الخريجين مؤشراً إلى تقصير الجامعات في تلبية حاجات السوق، إمّا الأجدى والأصحّ تناول المشكلة بوصفها واحداً من عوارض أزمة اقتصاديّة أعمق وأشمل^{١٤}، من مؤشّراتها، على سبيل المثال لا الحصر، عجز اقتصادنا عن النموّ

^{١٣} أنظر: نجيب عيسى، "خريجو التعليم العالي في لبنان وسوق العمل"، ص. ١، <http://www.orientation94.org/uploaded/MakalatPdf/warakat%203mal/sok.pdf> (دخول في ٢٥ نيسان ٢٠١٩).

^{١٤} أنظر:

بمعدّلات تسمح بخلق فرص عمل بنسب كافية، واختلال التوازن بين القطاعين العام والخاصّ لناحية الأمان الوظيفي والتّقدّمات الاجتماعيّة. هذه العوامل تزيد من جاذبيّة الوظيفة العامّة، المتضخّمة والمترهّلة بفعل التوظيف السياسيّ، وتسهم في تقنيح البطالة، إضافة إلى بنية القطاع الخاصّ المتشكّل بنسبة ساحقة من شركات متوسّطة وصغيرة الحجم، يغلب على معظمها الطابع العائليّ، بحيث أنّ عدد الموظّفين في حوالي ٩٣٪ من الشركات لا يتعدّى العشرة^{١٥}.

ولا يغيب عن بالنا في هذا السياق، نقص شفافيّة سوق العمل عندنا، وعدم وجود تصنيف مفصّل للكفاءات والوظائف، وضعف قنوات الوساطة بين العرض والطلب، ممّا يصعب الوصول إلى مؤشّرات دقيقة حول فرص العمل المتاحة في المستقبل القريب. لا غرابة، والحال هذه، أن تحلّ العلاقات الشخصية محلّ التقييم العلميّ للمهارات والقدرات، وتؤدّي إلى توزيع دون الأمثل للموارد البشريّة.

أضف إلى ما تقدّم مشكلة الزبائنيّة وهي لا تقتصر على مؤسّسات الدولة، حيث التوظيف الاستنسابيّ يعطي قيمة وهميّة لعدد من الشهادات. ففي القطاع الخاصّ أيضًا لا تبدو الأمور سهلة، بل هي خاضعة لاعتبارات العلاقات الاجتماعيّة، أكثر من الأهليّة^{١٦}.

Growth Prospects, Policy Research Working Paper 4332, The World Bank, Washington DC 2007, <http://hdl.handle.net/10986/7316> (accessed April 25, 2019).

^{١٥} أنظر:

Jad CHAABANI et al., *Higher Education & Labor Market Outcomes in Lebanon*, Hariri Foundation, AUB, and UNDP, Beirut 2009.

^{١٦} أنظر:

Kamal ABOUCHEDID, Ramzi Naim NASSER, "Job-Seeking Behaviour and Job Outcomes among Lebanese University Graduates in Private and Public Universities," *International Journal for Educational and Vocational Guidance*, vol. 6, Beirut 2006, pp. 167-180.

لذا يجد الخريج نفسه، في بحثه عن فرصة عمل، أمام أحد الخيارات التالية:

- طلب الوساطة السياسيّة و/أو الطائفيّة للالتحاق بالقطاع العامّ؛
- البحث عن عمل في مؤسّسات مملوكة من عائلات، وهي التي تشكّل ٨٥٪ من الشركات اللبنانيّة، والإذعان لواقع أنّ احتمالات الترقية والتشبيك فيها محدودة جدًّا؛
- البحث عن عمل في الشركات العالميّة العاملة في لبنان؛
- الهجرة^{١٧}.

ومما أنّ الاحتمالين الأوّلين لا يرضيان طموح الشباب، ولأنّ المنافسة على الشركات العالميّة العاملة محليًّا شرسة جدًّا، يبقى الاحتمال الأخير باب الخريجين الأوسع إلى مسيرة مهنيّة تشبه أحلامهم وتناسب كفاءاتهم.

قد تبدو الهجرة في هذا السياق قدرًا لا بدّ منه، تصحّح هذا الاختلال بين "إنتاج" الكفاءات، والعجز عن الإفادة منها، وخاصّة وأنّها تؤمّن تاريخيًّا مداخل لا غنى لاقتصادنا عنها. لكن لا بدّ من الاعتراف بأنّ كثافة هذه الظاهرة تجعل منها خطرًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا حقيقيًّا، فهي تزيد اختلالات سوق العمل لأنّها تفرغه من اليد العاملة المؤهّلة، وتسهم في تدنيّ إنتاجيّة الاقتصاد، وتؤخّر فرص التحوّل الاقتصاديّ المنشود.

لا يعني التشديد على الخلفيّة الاقتصاديّة لمشكلة البطالة أنّ الجامعات بريئة منها أو غير معنيّة بها، بل هناك شبه إجماع على أنّ التضخّم السريع والفوضويّ الذي شهده التعليم العالي الخاصّ المتمحور حول الربح أسهم في تدنيّ قيمة

^{١٧} أنظر المرجع السابق:

الشهادة الجامعيّة على الصعيدين المعرفي والمهنيّ على السواء^{١٨}. ولا شكّ أيضًا في أنّ لسوء توزيع الطّلاب على الاختصاصات أثرًا مهمًّا على هذا الصعيد. والحال، فإنّ لبنان يعاني، كعدد من دول المنطقة ذات الخصائص الاجتماعيّة والاقتصاديّة المشابهة، توزيعًا غير متوازن وغير فعّال للطّلاب على الاختصاصات، متمثّلًا باستمرار الإقبال الكثيف على قطاعات الطبّ والهندسة والصيدلة على الرغم من تراجع الطلب على اليد العاملة اللبنانيّة في أسواق الخليج، وبتدنيّ نسب الملتحقين باختصاصات العلوم التطبيقية قياسًا على الملتحقين بدراسة العلوم الاجتماعيّة والإدارة والحقوق، وهي القطاعات التي يتأخّر طلابها في إيجاد عمل، والتي تسجّل أدنى نسبة في الارتباط بين نوع الوظيفة ونوع الدراسة.

مع ذلك، ليس الحلُّ بيد الجامعات، وإن كان لها دور فيه. المطلوب إصلاحات اقتصاديّة تُنتج نموًّا حقيقيًّا ومستدامًا، بما يخلق مزيدًا من فرص العمل النوعيّة ويحدّ من نزيف الأدمغة. إذ تُظهر الدراسات أنّ عدد فرص العمل الجديدة التي يخلقها لبنان سنويًّا، وكذلك أنواع هذه الفرص والرواتب الخاصّة بها، تقع تحت مستوى توقّعات الشباب اللبنانيّ، بل هي في عدد لا بأس به من الحالات تجعل استثمار ذويهم في تعليمهم العالي استثمارًا خاسرًا مادّيًّا. عليه، ونظرًا إلى كلفة المعيشة المرتفعة محليًّا، وجاذبيّة الشروط الوظيفيّة والتقدّمات الاجتماعيّة المتنوّعة التي تقدّمها الشركات العاملة في الخارج، فإنّ شرائح كبيرة من الشباب الكفوء لا تجد من المنطقيّ مقاومة نداء الهجرة.

المطلوب إذًا اقتصاد قادر على توظيف الشباب الكفوء والطموح. المطلوب

^{١٨} أنظر:

Maissam NIMER, *La construction des inégalités sociales dans le système éducatif au Liban : étude de cas d'un groupe de boursiers dans une université d'élite*, University of Paris-Saclay 2016, https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-01496404/file/75464_NIMER_2016_archivage.pdf (accessed April 25, 2019).

أيضاً إنشاء مرصد وطني للموارد البشرية يحدّد القطاعات التي ستحتاج مزيداً من اليد العاملة في السنوات المقبلة.

أمّا الجامعات فمعظمها أنشأ، كما الأنطونيّة، مكاتب للتوظيف والتطوير المهنيّ، تعمل على ربط التعليم بالمهارات المهنيّة، وتلعب دور الوسيط بين الطالب المتخرّج وبين الشركات، لعلّها بذلك تعوّض، ولو جزئياً، عن ضعف حلقات الوساطة في سوق العمل. وإنّنا سنعمل قريباً على إنشاء المجالس الاستشاريّة في الكليّات، والتي تجمع حول الجسم الأكاديميّ مختصّين وخبراء من عالم العمل، ليسهموا في تطوير البرامج، واكتشاف التوجّهات الكبرى في سوق العمل محليّاً وعالميّاً، وتحديد مجالات النموّ الممكن.

لا تملك الجامعات ترف عدم الاكتراث لمستقبل خريجيها المهنيّ، لأنّ ثقة سوق العمل بهم واحد من المؤشّرات الأساسيّة إلى جودة التعليم فيها. ممّا يقودني إلى مسألة أخرى أساسيّة تقع في رأس تحديات التعليم العالي في لبنان، والمنطقة، والعالم، وأعني بها مسألة الجودة.

٥. في ضمان جودة الجودة

لطالما انتهجت الدولة اللبنانية، في ما يتعلّق بالتعليم العالي، سياسة الحدّ الأدنى من التدخل، احتراماً لمبدأ حرّيّة التعليم الذي كفله الدستور، ونظراً إلى أنّ الدولة نفسها أحدث نشأة من القطاع المذكور. وليس أدلّ على هذه السياسة من تأخّر صدور أوّل قانون لتنظيم التعليم العالي إلى العام ١٩٦١، ثمّ تأخّر صدور البديل عن هذا القانون الشكليّ، الواقع في أقلّ من صفتين، حتّى العام ٢٠١٤.

وكان من آثار هذه السياسة، ولا سيّما في الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب الأهليّة، أن نما بعض التعليم الجامعيّ الخاصّ، مقوداً بدواعي المنافسة التجاريّة

وحدها، بشكل لا يراعي متطلبات الجودة ولا متطلبات الفاعلية^{١٩}. فكان أن بدأ العمل لإصدار قانون جديد قادر على الإحاطة بالتغيّرات الجسيمة التي لحقت بالتعليم العالي بشكل عام، وفي لبنان بشكل خاص، منذ صدور القانون الأوّل.

صدر القانون ٢٨٥ عام ٢٠١٤ إذًا، ولنا كما لكثير غيرنا أكثر من مأخذ عليه، لكن لا بدّ من الاعتراف بأنّه أرسى عددًا من الضوابط والمعايير التي من شأنها، إن تمّ تطبيقها وحمايتها من الاستنساب السياسي ومنطق الخدمات المتبادلة والفساد، أن يصحّح بعضًا مما خلّفه العقدان اللذان سبقا صدوره من فوضى. فالمجالس واللجان التي عهد إليها القانون بدراسة ملفّات المؤسّسات، والبرامج، والفروع خطوة أساسية في الاتجاه الصحيح، وكذلك هي فكرة إنشاء الهيئة الوطنية لضمان الجودة التي نصّت عليها المادة ٣٧ منه، والتي لم تر النور بعد.

ويُعتبر ترسيخ ثقافة الجودة والتقييم واحدًا من التحدّيات الأساسية التي على التعليم العالي في العالم العربيّ النهوض بها^{٢٠}، وقد سبقتنا دول مجاورة كثيرة في إنشاء مجالس وهيئات وطنية للاعتماد وضمان الجودة. لذا لا بدّ من التشبيك والضغط لتسريع إقرار قانون إنشاء الهيئة، وللحرص على أن تراعى في تشكيلها نفسه أعلى معايير الجودة.

بالانتظار، وفي غياب الإطار القانوني الكافي والرادع في آن، يبقى ضمان جودة التعليم العالي في لبنان منوطًا بالمؤسّسات نفسها التي تعتمد إلى إنشاء خلايا ضمان الجودة داخلها، وإلى الاستعانة بالوكالات الخارجية لنيل اعتماد مؤسّسيّ أو اعتمادات برامج يُراد منها أن تضمن جودة الخدمة التي تقدّمها ومواءمتها

^{١٩} علي الموسوي، "التعليم العالي في لبنان: تحديات النوعية وموؤ القطاع الخاص"، في

Adnane EL AMINE (ed.), *Quality Issues in Higher Education in the Arab Countries*, Beirut 2014, pp. 707-727.

^{٢٠} أنظر تقرير اليونيسكو الإقليمي، مرجع سابق.

للمعايير العالميّة، وأن تضمن لشهاداتها القدرة على عبور الحدود. وهذا ما ذهبت إليه الجامعة الأنطونيّة، حيث نالت الاعتماد المؤسسيّ من الوكالة السويسريّة للاعتماد وضمان الجودة (AAQ) عام ٢٠١٧، واعتماد الاتّحاد العالميّ للعلاج الفيزيائيّ (WCPT) في القسم المعنيّ عام ٢٠١٨، وهي حالياً في خضمّ الإجراءات التحضيرية لنيل اعتماد برنامجيّ في الموسيقى وعلم الموسيقى وفي الهندسة وسواهما.

يشكّل الاعتماد فرصة وفحاً في آن، فهو مؤثّر على مستوى مقبول من الموضوعيّة وقابليّة المقارنة إلى مستوى أداء المؤسّسة الجامعيّة في هذا أو ذاك من ميادين عملها، وهو ضرورة كي لا يختلط حابل الجامعات بنابلها، ولا تلطّخ سمعة الطالح فيه سمعة الصالح، لكنّه ينزع إلى تنميط التعليم وطمس المحاولات التجديديّة فيه عبر استيراد أشكال ومنظومات رقابيّة تماثل الجامعات بعضها ببعض، وتفقد روتنقتها وأصالتها المحليّة.

في الواقع، بالإمكان تناول مسألة الجودة من زاويتين متقابلتين، الأولى مقودة بالاعتبار الاقتصاديّ القائم على تعميم الصيغ الأكثر إنتاجيّة والأقلّ كلفة، فيما الأخرى ثقافيّة الطابع، ترى إلى الاختلاف ثروة التعليم العالي. الأولى تشدّد على الوظيفة النفعيّة للتعليم العالي، وتستوحي منطق السياسات النيوليبراليّة، والثانية تنظر إليه بوصفه رافعة للعولمة تنطلق حكماً من التنوع والتعدديّة وتحترمهما^{٢١}. إذ "على الرغم من أوجه الشبه المهمّة ما بين أنظمة العالم ومؤسّساته، لم يحدث يوماً أن عرف العالم مفهوماً واحداً للجامعة. على العكس، إنّ التقاليد الجامعيّة

^{٢١} أنظر:

Sophie MORIN, *Internationalisation de l'éducation supérieure et formation à distance : le pouvoir d'influence des États occidentaux*, Laboratoire d'étude sur les politiques publiques et la mondialisation, Québec 2007, http://cerberus.enap.ca/LEPPM/docs/Cahier%20recherche/Cahier_education_WEB.pdf (accessed April 25, 2019).

الكبرى المتعدّدة والمتمايزة ما تزال تحافظ على نفسها على المستويات الوطنيّة الإقليميّة^{٢٢}، من هنا وجود الفروقات بين الأنظمة الأميركيّة والإنكليزيّة والفرنسيّة والألمانيّة، أمّا الشعوب التي انقطع اتّصالها مع ماضيها، فهي كمثل حالنا تبحث عن مرجعيّة عالميّة ترتبط بها.

قد يكون من حسنات هذه العولمة أنّها تخفّف ارتباط الجامعات اللبنانيّة بمرجعيّات طائفية الطابع، وهو ما يؤخذ عليها تارةً عن حقّ، وطوراً عن غير حقّ، ولكنّ تهديدها بالتنميط ومسح الخصوصيّات كبير. في هذه العولمة الدافعة إلى التماثل والتي لا تبقي في التعليم العالي مكاناً للتعدّديّة، علينا التنبّه إلى إمكانيّة تحوّل مفهوم الجودة مضادّاً للتطوير السياقيّ والابتكار، وأن يكمل ما بدأه، ولو عن غير قصد، قانون التعليم العالي، أي تقليص دور الجامعة كمساحة عامّة وفاعل اجتماعيّ واختلاط ثقافيّ وطائفيّ^{٢٣}.

قد تعوّض الوكالات الأجنبيّة الجامعات في لبنان، ولو جزئيّاً، عن قيام هيئة وطنيّة لضمان الجودة، إلا أنّها لا تلغي حاجتها لمخاطب محليّ كفاء ونزيه. هذا المخاطب ليس "الطالب الميسور" أو القادر على الدفع، أو القادر على الاقتراض، كما يفترض نموذج الجامعة المتمحورة حول السوق؛ ولا هو الدعاية المحليّة، التي تلتبس فيها المعايير، والتي قد تدفع بالمواسسات إلى تفضيل مظاهر الجودة على الجودة نفسها. تحتاج الجامعات مخاطباً أولويّته التعليم العالي، عارفاً بالاتّجاهات

٢٢

Imanol ORDORIKI, *S'engager au service de la société: les défis actuels pour les universités publiques de recherche*, UNESCO 2006, https://www.researchgate.net/publication/275650535_S'engager_au_service_de_la_societe_les_defis_actuels_pour_les_universites_publicques_de_recherche (accessed April 25, 2019).

^{٢٣} أنظر، مثلاً، مقابلة علاء مرّوة مع عدنان الأمين، "عدنان الأمين يعلّق على قانون التعليم العالي في لبنان: اللاتشارك، اللاتخالط، اللاتفاعل واستنسابيّة في منح التراخيص"، المفكّرة القانونيّة، بيروت ٢٠١٤، www.legal-agenda.com/article.php?id=741 (دخول في ٢٥ نيسان ٢٠١٩).

الكبرى التي ترسم مستقبله على مختلف المستويات، وعينه في الوقت نفسه على الوقائع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحلية. تحتاج مخاطبًا ليس منافسًا تجاريًا لها، بل راعٍ نزيه، حياده ليس ترك المنافسة على غاربها، بل إسهامه الإيجابي وغير المنحاز في النقد والتطوير.

قد يكون من السذاجة المطالبة بمخاطب كهذا، لكنّه ضرورة إن أردنا لخطاب الجودة في التعليم العالي أن يصبح واقعًا ملموسًا، وثقافة مستدامة، وأن يُسهم في إنتاج المعارف، بل في بناء اقتصاد المعرفة؛ ممّا يقودني إلى التحدي الثالث، أعني البحث العلميّ.

٦. البحث العلميّ: تحدّي حضاريّ

"الابتكار أو الاندثار". بذا اختارت مؤسّسة الفكر العربيّ أن تعنون التقرير العربيّ العاشر للتنمية الثقافية ٢٠١٧-٢٠١٨. ويصلح هذا العنوان برأيي مدخلًا، بل اختصارًا، للإشكالية التي نحن بصددّها. لقد كان هذا الخيار في السابق سيّفًا مصلنًا فوق رؤوس أساتذة التعليم العالي وحدهم، لا سيّما في النظم الأنغلو ساكسونيّة، حيث تقضي قوانين اللعبة بأن "أنشر أو مُتْ" (Publish or Perish)، والآن أصبحت وصفة عصرنا لشروط بقاء الشعوب على قيد الحياة حضاريًّا. ما زالت له مصيريّة السيف المصلت، ولكنّه في الوقت عينه يشكّل فرصة متاحة لكلّ شعوب الأرض للمشاركة الفاعلة في صناعة الغد، من خلال الإسهام في إنتاج المعارف وتطوير التقنيّات.

مع ذلك، لمّا يزل إسهام المنطقة العربيّة في إنتاج المعارف متدنّيًا، على الرغم من عدد من المبادرات المرموقة والمؤثّرة ولا سيّما في الدول ذات الموارد الماليّة العالية، ولكنّ هذه المبادرات غير كافية كمّيًّا، أوّلًا، ومرتبطة بمعظمها بالموارد البشريّة الأجنبيّة، ثانيًا، ولمّا تزل علاقاتها بقطاعات الإنتاج على قدر غير كافٍ من

المأسسة والفعاليّة، ثالثاً.

وهي، على أهمّيّتها، تبقى جُزراً معزولة ما لم يترافق إطلاقها وتفعيلها مع خطّة للإصلاح التربويّ الشامل كيما يتمحور التعليم في منطقتنا، منذ حلقاته الأولى، حول بناء كفايات البحث والحسّ النقديّ والتفكير الخلاق، وكيما تكثُر في منطقتنا البرامج الدُكتوراليّة العالية الجودة، القادرة على رُفد التعليم العالي والاقتصاد على السواء بالموارد البشريّة اللازمة للنهوض بالبحث العلميّ.

في لبنان، يُلزم قانون "الأحكام العامّة للتعليم العالي وتنظيم التعليم العالي الخاصّ"، في مادّته الخامسة، مؤسّسات التعليم العالي بتخصيص 5% على الأقلّ من موازنتها السنويّة التشغيليّة للبحث العلميّ ومستلزماته. وهذه خطوة إضافيّة إلى الأمام في ما يتعلّق ببحث الجامعات على عدم الاكتفاء بنقل المعارف، بل الانخراط الجديّ في نقدها وإنتاجها.

إلا أنّ هذه النسبة لا تكفي لوضع لبنان على خارطة الدول الحيّة بحثيّاً. والواقع أنّ الحديث عن ضرورة تطوير البحث العلميّ يتلازم عندنا مع الشكوى من ضعف التمويل. فالجامعات اللبنانيّة في معظمها تعتمد في مداخيلها على الأقساط، ولا ترتبط بهيئات تمويل خارجيّة، ممّا يضع الحاجة إلى تنويع مصادر التمويل أولويّة استراتيجية مشتركة، علماً أنّ بإمكان الدولة الإسهام في حلّ هذه المشكلة جزئيّاً عن طريق العمل على مدّ الجسور بين الجامعات والصناعة، بحيث تموّل هذه الأخيرة البحث والتطوير الذي تحتاجه داخل مختبرات الجامعات فتوفّر، من جهتها، العمل مع ما يتطلّب من كلفة عالية إن قامت به لوحدها، وتساعد، من جهة أخرى، المؤسّسات الجامعيّة في تنمية قدراتها على البحث والمساهمة في تطوير مجتمعها. لكن هل يكفي هذا الحلّ في مواجهة النقص الذي تعاني منه الجامعات في بلد صغير مثل لبنان؟ وإن كان كافياً، فهل ستصدق نوايا المسؤولين عندنا في تحفيز الصناعة والقطاعات المنتجة بشكل عامّ؟

٧. ماذا عن الأنطونيّة؟

تكمّن مساهمة الجامعة الأنطونيّة بدايةً في تسليط الضوء على هذه المعضلة الوطنيّة التي تطال الجامعات والمجتمع على حدّ سواء.

أمّا في ما يخصّ توجُّهها، فرسالة جامعتنا تشير إلى تخصُّصها في الأبحاث السياقيّة (Contextualized Research)، أي تلك المرتبطة بالسياق الحضاريّ. لذا ينكبُّ مركز البحث في التقاليد الموسيقيّة (CRTM)، مثلاً، على دراسة التراث الموسيقيّة المشرفيّة، حاجزاً لنفسه مكانة مرموقة عالمياً في هذا الميدان، وبنهم مركز الأبحاث الأورومتوسطيّة في الفنون والتواصل (CREMAC) في التفاعل الحضاريّ، وإشكاليّات التواصل بين الحضارات والشعوب ولا سيّما في منطقة حوض المتوسط. بذات تسهم الأنطونيّة في رفد قطاع العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، وهو قطاع ضعيف الإنتاج في لبنان على الرغم من تخمته العدديّة، بدراسات من المستوى العالميّ. ولا تشدُّ الهندسيّات عن التزام الأنطونيّة وضع جهدها البحثيّ في خدمة مجتمعها المحليّ. من هنا كانت مؤخراً "قمّة بيروت الذكيّة" (Smart Beirut Summit) ومؤتمر "العناية الصحيّة عن بعد". كما وأطلقت نيابة الرئاسة في الجامعة للتنمية الإنسانيّة الشاملة، بالتعاون مع وزارة الصّحة، ورشة عابرة للجامعات في سياق تشجيع البحث العلميّ حول وضع استراتيجيّة شاملة للراحة والصّحة النفسيّة في مؤسّسات التعليم العاليّ.

كلُّها مبادرات تبرهن أنّنا نطوّر البحث في جامعتنا، مبقين عيناً على آخر تطوُّرات القطاعات في العالم، وعيّناً على الواقع اللبنانيّ ومكامن الحاجة فيه. ولا ضير من التذكير، في هذا السياق، بالشراكة القائمة بين الجامعة الأنطونيّة والمجلس الوطنيّ للبحوث العلميّة، وقوامها تمويل مشترك لمشاريع بحثيّة، بلغت، ولأوّل مرّة، التسعة هذه السنة، إذ تشكّل نموذجاً عن التعاون بين الدولة والجامعات في خدمة البحث العلميّ.

خاتمة

بين متطلبات الجودة ومataهاات السوق، لا بدّ للتعليم العالي في لبنان من خطة شجاعة وطموحة. شجاعة بحيث تعيد النظر بشكل جذريّ وحازم بما تراكم في القطاع من أشباه وانتحالات، وطموحة بحيث ترمي إلى أعلى درجات الابتكار. في هذا السياق، قد تكون خطة النهوض التي اقترحتها شركة ماكينزي على الدولة اللبنانية فرصة ثمينة. فتقرير الشركة يسمّي ستة قطاعات يعتبرها محرّكات النمو الاقتصادي المنشود، وهي الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات الماليّة والانتشار واقتصاد المعرفة.

وفي هذا القطاع الأخير، يضع هدفًا واضحًا وهو "بناء دولة رقميّة مقودة بالمعرفة، على الجبهة الأماميّة في الابتكار، تشكّل مركز مواهب في التكنولوجيا والصناعات المبتكرة والتعليم"^{٢٤}. وينصح خبراء ماكينزي بإطلاق ٢٨ مبادرة لتحقيق هذا الهدف، منها على سبيل المثال لا الحصر، زيادة القدرة الاستيعابية للجامعات الفضلى في لبنان، وتعزيز موقع التكنولوجيا والابتكار في التعليم العالي، وتأمين شفافيّة سوق العمل من حيث ديناميّات العرض والطلب، إلخ.

لا سبيل إلى نموّ مستدام إذاً إلا بالاستثمار في المعرفة، ولا سبيل إلى بناء اقتصاد المعرفة إلا بدعم التعليم العالي النوعي. ولدى التعليم العالي في لبنان تاريخ مشرف، وإن شابت صورته بعض المآخذ، منها ما هو محقّق، إمّا يستحقّ منا أن نتعاون في إصلاحه. لكنّه، أي التعليم العالي، قادر، إن هو أُعطي الموارد وحُمي من التجبير الأعمى، أن يسهم إسهامًا فعّالًا في إخراج لبنان من النفق وفي بناء مستقبل يليق بكفايات أبنائه.

^{٢٤} راجع نصّ التقرير على موقع وزارة الاقتصاد والتجارة: <https://www.economy.gov.lb/media/11893/20181022-1228full-report-en.pdf> (دخول في ٢٥ نيسان ٢٠١٩).

